

الفصل الثالث
دراسة تطبيقية لعينة
من المؤسسات بولاية ورقلة

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
مراحل إعداد الاستبيان
معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

تمهيد :

قامت الجهة المخول لها إصدار النظام بإصداره في شكل قوانين ومراسيم وهذا من سنة 2007 إلى 2010 وتم تحديد سنة 2010 كأول سنة لتطبيق النظام ، وذلك بوضع الإجراءات المنهجية لتطبيق الأولي للنظام، وتم تطبيق النظام المحاسبي بتطبيق هذه الإجراءات المنهجية الأولية كمدخل وخطوة للتطبيق الدائم للنظام المحاسبي المالي ، في إطار تطبيق النظام المالي المحاسبي سيؤثر على بيئة المحاسبة في الجزائر بشكل عام والمؤسسات الجزائرية بشكل خاص – باعتبارها المكلف بتطبيق النظام المحاسبي المالي-، وخطوة ثانية بعد تطبيق النظام لابد من معرفة اتجاه تطبيق النظام ، كيف طبق النظام في المؤسسات الجزائرية بصفة عامة، إلى أي مدى تم تطبيق المؤسسات للنظام المحاسبي المالي ، ما هي الصعوبات التي تعانيها المؤسسات الجزائرية ، وهل يحقق تطبيق النظام المحاسبي المالي الأهداف المرجوة منه، ما هي الجوانب الإيجابية للمؤسسات الجزائرية من تطبيقه، للإجابة على هذه الأسئلة قسّمنا محاور الدراسة إلى : كيف تم الانتقال في المؤسسات الجزائرية إلى تطبيق النظام، كيف طبق النظام، ومعالجة الجانب المحاسبي لتطبيق النظام، وكذلك معالجة الجانب الجبائي من هذا النظم، وبهذا في هذا الفصل سنحاول الإجابة على الأسئلة هذه، من خلال أخذ عينة من المؤسسات بمدينة ورقلة.

المبحث الأول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المطلب الأول حدود الدراسة الميدانية

لقد تم إجراء هذه الدراسة ضمن حدود مكانية و زمانية وبشرية وأخرى موضوعية.

- **الحدود المكانية :** تلقي هذه الدراسة الضوء على التحضيرات التنظيمية المتخذة في المؤسسات الجزائرية، وكذلك دراسة كل انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية والتحديات التي حالت دون تطبيق الجيد و الفعال للنظام ، وتشمل هذه المؤسسات فقط تلك التي خصها القرار بالتطبيق، حيث تستثنى بعض المؤسسات التي لا تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال و عدد المستخدمين و طبيعة النشاط من تطبيقه، وتلتزم بتطبيق محاسبة مبسطة تعرف بمحاسبة الخزينة، و تتمثل عموما في بعض المؤسسات التي تمارس نشاط معين بحيث لا يتعدى رقم أعمالها و عدد عمالها حد معين.

- **الحدود الزمانية :** تمت الدراسة الميدانية بمجال زمني حيث امتدت 20 يوما من شهر ماي 2012.

- **الحدود البشرية :** تستند هذه الدراسة إلى إجابات و آراء و توقعات الأفراد العاملين في مجال المحاسبة و المالية في المؤسسات المكونة للعينة، و الشاغلين لمناصب مختلفة سواء مدراء في المالية، رؤساء مصالح، محاسبين،....

- **الحدود الموضوعية :** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع و المحاور المرتبطة أساسا بآثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتطرق إلى محيط المؤسسة كذلك.

المطلب الثاني

تحديد مجتمع الدراسة

تم تحديد مجموعة من الأسئلة الموجهة لعينة من المؤسسات ، وقد حاولنا جعل هذه الأسئلة منظمة بشكل يتناسب مع أسلوب البحث العلمي، من شكل ووضوح وسهولة الفهم بغية الحصول على المعلومة اللازمة. وفيما يلي نستعرض إطار مجتمع الدراسة وعينتها والأدوات المستخدمة:

يضم مجتمع الدراسة المؤسسات الاقتصادية التي تمارس نشاطها في ولاية ورقلة، و التي تدخل في نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي المحدد ضمن القرار الصادر بالزامية تطبيقه. حيث يتكون مجتمع البحث من مراجعين داخليين، إدارات محاسبية ومالية وإدارات جبائية.

المطلب الثالث

إختيار العينة

أما عينة الدراسة فلم يتم تحديد حجمها بشكل مسبق (أي قبل توزيع الاستبيان)، حيث قمنا بتوزيع قرابة 35 استبيان عن طريق التسليم و الإستيلاء غير المباشر أي استمارة الملاءم الذاتي (إعادة الاتصال بالفرد مرة ثانية لاستلام الإجابة)، و 15 استبيان تم ملأها بطريقة مباشرة حيث تمكنا من الحضور لحظة ملأ الاستبيان من طرف المبحوث و مقابلته، و في هذه الحالة تمكنا من الحصول على معلومات أكثر تتعلق بإجابات المستجوب في حالة وجود أي غموض قد يكتنف إجاباته. و بعد عملية الفرز و التبويب و التنظيم، تقرر الإبقاء على جميع الاستبيانات التي تم ملأها بطريقة الاستبيان بالمقابلة، أما استبيانات الملاءم الذاتي فقد احتفظنا منها 15 فقط، حيث استبعدت الاستبيانات المتبقية نتيجة للتضارب الموجود في الإجابات التي تحتويها. والجدول الموالي يبين الاستبيانات الموزعة والمستردة من أفراد العينة:

الجدول رقم (3-1): الاستبيانات الموزعة والمستردة

النسبة	المؤسسات	البيان
100%	35	الاستبيانات الموزعة
86%	30	الإستبيانات المستردة
86%	30	الإستبانات القابلة للتحليل

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الرابع مشاكل الدراسة

رغم أهمية الاستبيان كأداة لاستقصاء وجمع آراء وإجابات أفراد العينة، حول مواضيع ذات أهمية للطالب ، حتى يتسنى له إبراز وجهات نظره حول الإطار العام الذي يحكم مجمل القضايا والمواضيع المرتبطة بحقل المحاسبة في الجزائر، بالرغم من بلوغ حجم المرتجعات مستوى يسمح باعتمادها للدراسة وفق بعض الأساليب الإحصائية الملائمة . إلا أن الدراسة لم تسلم من بعض المشاكل والقيود الشكلية والموضوعية، أهمها تمثل في :

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفين ضمن بعض الفئات، رغم الإلحاح والتساؤل المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم .
- تماطل بعض أفراد العينة في إرجاع الاستبيانات، ذلك ما أجبرنا على العودة إلى مقر المؤسسة عدة مرات من أجل استرجاع الاستبيان.
- عدم وجود عناوين بريدية مجمعة لمختلف فئات أفراد العينة المعنية بالدراسة، ضمن مواقع إنترنت حتى يختصر الوقت الضائع من خلالها ويسهل الباحث التواصل مع هذه الفئات بشكل مباشر.
- التزامات وانشغالات أغلب الأطراف، يجعل من الطرف المحاور يحدد مدة المقابلة في وقت قصير.

➤ نقص الخبرة و – أحيانا- المعرفة التي يحوزها المستجوب و التي تمكنه من التعامل مع الاستبيان بشكل مفيد، ذلك ما استدعى المرور بأكثر من فرد من المؤسسة الواحدة.

➤ التحفظ في تقديم الإجابات خاصة المتعلقة بأحكام شخصية تخص واقع تطبيق المحاسبة في المؤسسة.

المبحث الثاني مراحل إعداد الاستبيان

تم إعداد الاستبيان التي تمثل قاعدة الدراسة الإحصائية وأداة جمع البيانات المرتبطة، بشكل مخطط و مهيكّل من أجل تفادي الأخطاء الناجمة عن الصياغة أو عن محتوى الإجابات المقترحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب العام للأسئلة ضمن الاستبيان وتداخلها، و لذا طريقة عرضها من أجل ضمان صلاحيتها.

من جهة أخرى راعينا في إعداد الاستبيان تقديمها ضمن هيكل يضمن تناسق وضع الأسئلة من أجل تسهيل عملية تحليل ومعالجة البيانات، حيث تم إدراج الأسئلة المرتبطة ببعضها البعض بكيفية متتالية و في نفس الوقت تمكن المبحوث من الإجابة بسهولة. و على هذا الأساس تم تقسيم الأسئلة الواردة في الاستبيان إلى 05 محاور رئيسية، يتضمن المحور الأول أسئلة خاصة بتقديم أفراد المؤسسات المشكلة للعينة، في المحور الثاني أدرجنا الأسئلة الخاصة بالتحضيرات التنظيمية المتخذة من طرف المؤسسات بهدف تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما المحور الثالث والرابع فقد خصصناه للأسئلة المتعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي، وكذلك الجانب المحاسبي لتطبيق النظام، أما في المحور الخامس فقد خصصناه لتحديد العلاقة والأثر من تطبيق النظام المحاسبي على الجانب الجبائي للمؤسسة.

المطلب الأول

هيكل الاستبيان وفرضياته

تتشكل قائمة الاستبيان من 54 سؤالا جاءت بترتيب وتسلسل موضوعي، ويمكن أن نقسمها حسب موضوعها إلى:

➤ المحور الأول : - يتضمن معلومات عامة حول الشخص المستقصر، الإطار المالي والمحاسبية و الجبائية بالمؤسسة منها (الاسم، الجنس، الشهادة، المنصب، الأقدمية...)

➤ المحور الثاني : - من السؤال 07 إلى 13 - رأي الأطراف المستقصاة حول المراحل والاجراءات التحضيرية للمؤسسة أثناء التطبيق الأولي للنظام.

➤ المحور الثالث : - من السؤال 14 إلى 29 - وجهة نظر مختلف الأطراف حول بعض الآثار من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات.

➤ المحور الرابع: - من السؤال 30 إلى 34 - حول المستوى المعرفي والتكويني لأفراد المستجوبة في مجال النظام المحاسبي المالي.

➤ المحور الخامس : -من السؤال 35 إلى 45-حول الجانب المحاسبي من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

➤ المحور السادس : - من السؤال 46 إلى 51 - رأي الأطراف المستجوبة حول انعكاسات المؤسسة من الآثار الجبائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

من خلال هذا التقسيم قمنا بصياغة جملة من الفرضيات التي سيتم اختبارها بناءً على إجابات أفراد العينة، للوقوف على مدى تطابق وجهات نظرنا التي عبرنا عنها من خلال هذه الفرضيات مع توجهات وأراء أفراد العينة، وعليه كانت الفرضيات كما يلي:

➤ الفرضية الأولى : لم تتوفر للمؤسسة بالشكل الكافي إمكانيات الانتقال إلى تطبيق النظام.

➤ الفرضية الثانية : أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة

➤ الفرضية الثالثة : عدم فعالية التطبيق من جانب الممارسات المحاسبية ،وضعف التكوين وصعوبات في المحيط المحاسبي تحول دون فعالية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات

➤ الفرضية الرابعة : مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية الممارسات الجبائية غير ملموس في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني

تصميم الاستبيان

وفي إطار إعداد الاستبيان قمنا بعدة تجارب للوصول إلى الاستبيان النهائي، خاصة مع الطلبة الذين ساعدونا منهجيا في صياغة الأسئلة ونصحونا بتجنب طولها وكثرتها تفاديا للملل الذي قد يلحق بالشخص المستقصى، وقد حاولنا تجنب التعمق في الأسئلة نظرا لتفاوت المستويات وكذا ضعف الجانب المعرفي لبعض الأطراف خاصة فيما يتعلق بالجانب النظري للنظام (الجانب الفكري للمحاسبة ككل).

قمنا بتصميم قائمة للأسئلة باللغة العربية والانجليزية، يتم تقديمها إلى المستقصى باللغة التي يطلبها، مسبقة بمقدمة لطلب إجراء الاستبيان، نلتبس فيها من المستقصى الإجابة وبغاية محاولة منا الوصول إلى نتائج دقيقة تخدم البحث، وكانت كل الأسئلة مغلقة حتى يتسنى لنا تحديد إجابات المستجوبين في نقاط محددة.

غير موافق	محايد	موافق
-----------	-------	-------

حيث يفرض هذا النوع من الأسئلة على المبحوث أن يقوم باختيار جواب من بين عدد معين من الإجابات المقترحة، دون الخروج عنها إلا إذا ترك له مجال لذلك.

المطلب الثالث

نشر الاستبيان

شملت عملية توزيع الاستبيان مختلف عناصر العينة المذكورة سابقا (الإطارات المالية والمحاسبية والجبائية بالمؤسسة) ، واعتمدنا في توزيعها على بعض الزملاء من طلبة وموظفين لدى الشركات، كما تلقينا أغلب الردود مباشرة بعد مقابلة الشخص المستقصى في مكان العمل و أفضل التقنيات من أجل اكتشاف الحوافز العميقة للأفراد واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة، أتيح للباحث فرصة مقابلة الأطراف المعنية بتطبيق النظام المحاسبي ، ما سمح لنا بالإطلاع على جوانب عديدة من الموضوع وإزالة

الغموض واللبس عن بعض العناصر المتعلقة به، وتمحورت هذه المقابلات عموماً حول معرفة المحيط المحاسبي للمؤسسة، وحول التكوين في المجال المحاسبي، وإمكانات المؤسسة عند التطبيق الأولي، وإعطاء آراء حول القانون الجبائي ومدى تأثير المؤسسة، ومدى تأثير تطبيق النظام على المؤسسة وعلى القانون الجبائي.

وبعد تحليل محتوى إجابات المبحوثين استطعنا الوقوف على حجم التطورات التي شهدتها سواء على المستوى الجبائي، على مستوى المهنة المحاسبية، على مستوى التعليم المحاسبي.

المطلب الرابع معالجة الاستبيان

تجمع لدينا من خلال مراحل سابقة كافة الاستثمارات الصالحة للاستخدام وذلك بعد استبعاد الاستثمارات الملغاة، تمهيدا لبناء قاعدة الاستبيان التي تتضمن المعطيات المستخلصة من استمارات الاستبيان.

حيث في بداية هذه المرحلة تكون المعطيات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين على شكلها الخام، كما جمعت من مصادرها، وذلك ما يجعلها غير قابلة للتحليل، لذلك يجب ترتيبها وتنظيمها، ثم القيام بعملية إحصائها، وتقديمها على شكل دوائر نسبية أو أعمدة بيانية لتوضيح الفروقات، وهذا باستعمال برنامج Excel إصدار (2007)، وفي الأخير قمنا بتقديم تحليلات واستنتاجات حول هذه النتائج.

وبغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس الإجابات باستخدام مقياس " ليكرت " ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان بحيث تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة، وأوزان الإجابات على النحو الآتي :

الجدول رقم (2-3): مجالات الإجابة على أسئلة الإستبيان وأوزانها.

3	2	1
موافق	محايد	غير موافق

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح **Weighted Mean**، ثم نحدد الإتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي:

الجدول رقم (3-3): معايير تحديد الإتجاه.

المتوسط المرجح	الرأي
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	موافق

أساليب التحليل الإحصائي :

لتحليل البيانات قمنا باستخدام برنامج **MS Excel** وذلك لتفريغ البيانات وترميز الإجابات. كما استعملنا برنامج **SPSS17.0** من أجل التحليل الإحصائي للبيانات ومن خلاله اعتمدنا على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف الكشف على اتجاه أفراد العينة تجاه أسئلة الدراسة.

المبحث الثالث
معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

المطلب الأول
خصائص عينة الدراسة

تتمثل الخصائص الديمغرافية للعينة فيما يلي:

أولاً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.

تتكون عينة الدراسة من 30 فرداً، منهم 26 ذكراً و 04 إناث، حيث يوضح الشكل أدناه، والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، أن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 87%، في حين قدرت نسبة الإناث بحوالي 13%.

جدول رقم (3-4): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	26	86.7%
إناث	04	13.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (٣-١): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

ثانياً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

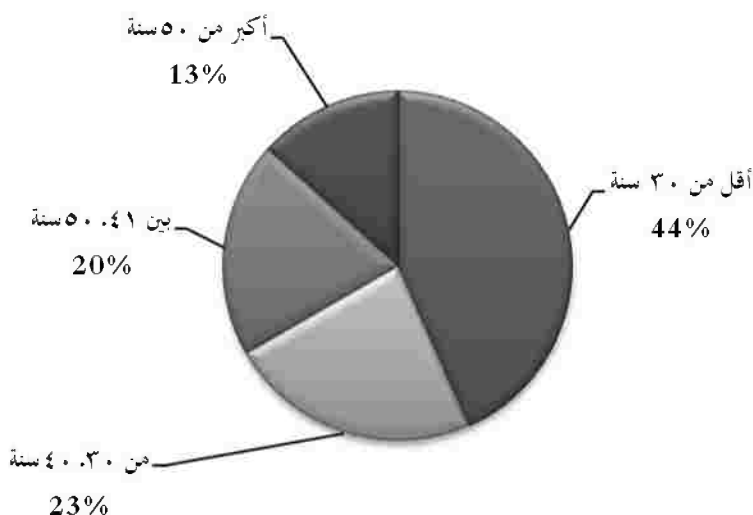
من خلال الجدول رقم (3-5) والخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر نلاحظ تباين أعمار أفراد عينة الدراسة وأن الفئة العمرية الأكثر تكراراً في عينة الدراسة هي الفئة العمرية الأقل من 30 سنة بنسبة مئوية 36%، تليها الفئة العمرية من 31 سنة إلى 40 سنة بنسبة مئوية 24%، ثم تأتي الفئة العمرية من 41 سنة إلى 50 سنة بنسبة مئوية 22%، وفي الأخير الفئة العمرية الأكبر من 50 سنة بنسبة مئوية 18%، لذا فإن الفئة العمرية الأكثر تكراراً في عينة الدراسة تميل إلى أعمار فئة الشباب.

جدول رقم (3-5): توزيع أفراد العينة حسب السن.

العمر	أقل من 30 سنة	40-30 سنة	50-41 سنة	أكبر من 50 سنة	المجموع
التكرار	13	07	06	04	30
النسبة	44%	23%	20%	13%	100%

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (3-2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير السن



المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

ثالثاً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادة المحصل عليها

نلاحظ من خلال الجدول (3-6) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة المحصل عليها أن أغلبية أفراد العينة يحملون شهادات علمية جامعية حيث بلغ عددهم 21 فرد بنسبة مئوية 70% وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة الشهادات المهنية 23% ونسبة الشهادتين العلمية الأكاديمي والمهنية 7%.

جدول رقم (3-6): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المحصل عليها.

النسبة	التكرار	الشهادة المحصل عليها
70%	21	شهادة علمية
23%	07	شهادة مهنية
07%	02	شهادة علمية ومهنية
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

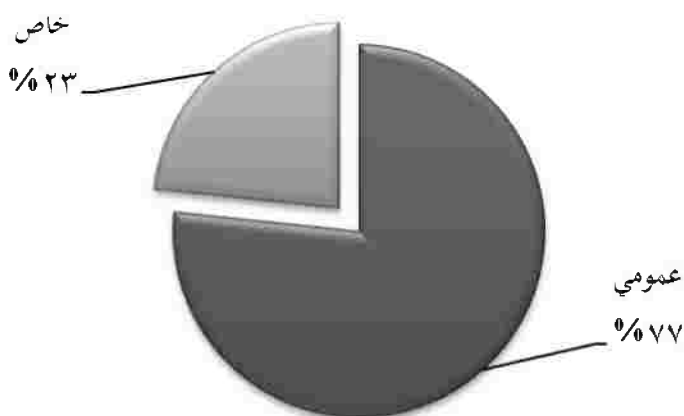
رابعاً : توزيع أفراد عينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه

على أساس القطاعات الاقتصادية قمنا بتصنيف المؤسسات المشكلة للعينة، حيث تنتمي نسبة 45.71% من المؤسسات إلى القطاع العمومي، وتنتمي نسبة 42.85 % من المؤسسات إلى القطاع الخاص، أما نسبة 11.42 % من المؤسسات المشكلة للعينة فتتنتمي إلى القطاع المختلط

جدول رقم (3-7) : توزيع أفراد عينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه

النسبة	التكرار	القطاع
77%	23	عمومي
23%	07	خاص
00%	00	مختلط
100%	30	المجموع

الشكل رقم (3-3) : توزيع أفراد عينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه



خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب.

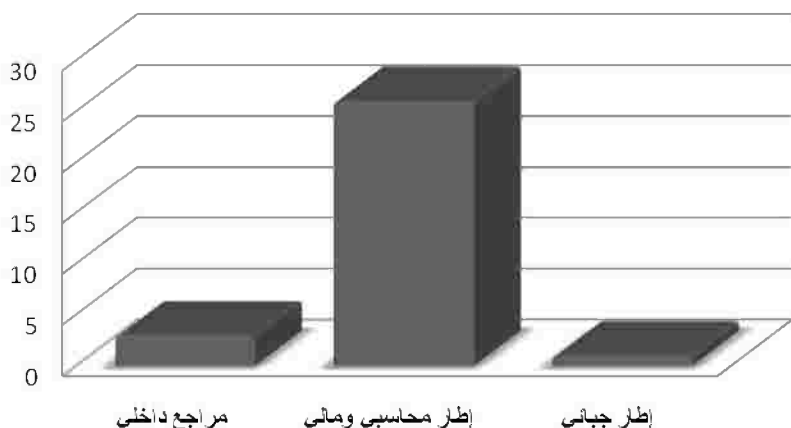
من خلال الجدول رقم (3-8) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المنصب يتضح لنا أن أغلبية أفراد العينة من وظيفة إطار محاسبي ومالي حيث بلغ عددهم 26 فرد بنسبة مئوية 87%، وتليها أفراد العينة من وظيفة إطار جبائي ومراجع داخلي بنفس النسبة حيث بلغت نسبة كل منهما 10%.

جدول رقم (3-8): توزيع أفراد العينة حسب المنصب.

المنصب	التكرار	النسبة
مراجع داخلي	03	10%
إطار محاسبي ومالي	26	87%
إطار جبائي	01	03%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (٣-٤): توزيع أفراد العينة حسب متغير المنصب



المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

سادساً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأقدمية

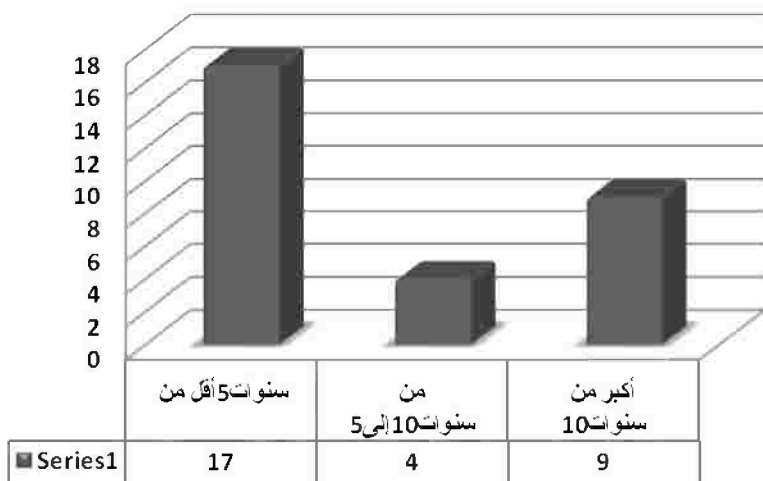
يمثل الجدول رقم (3-9) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة، حيث نجد أن أكثر من نصف ($\frac{1}{2}$) أفراد العينة لديهم خبرة في العمل أقل من 05 سنوات بنسبة مئوية 57% وأغلبيتهم لديهم شهادة علمية يعني أنه من الممكن تكون لديهم معرفة ودراية علمية للجوانب النظرية للمحاسبة في الجزائر، وكون أن معظم أفراد عينة الدراسة تميل إلى أعمار فئة الشباب، ثم يأتي أفراد العينة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة مئوية 13%، أما أفراد العينة الأكثر من 10 سنوات بنسبة مئوية 30%، وهي نسبة مهمة.

جدول رقم (3-9): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

الأقدمية	أقل من 5 سنوات	05-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	المجموع
التكرار	17	04	09	30
النسبة	57%	13%	30%	100%

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (٣-٥): توزيع العينة حسب متغير الأقدمية



المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

المطلب الثاني الانتقال وتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات

في هذا المطلب سنقوم بدراسة وتحليل الاستبيان المقدم لأفراد العينة والمتمثل في انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على الجانب المحاسبي والجبايي في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال تحليل المحاور الأساسية للأسئلة كما يلي:

الفرع الأول

الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (3-10): الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	المتغير	النتيجة
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)			
7- تتوفر للمؤسسة إمكانيات تسمح لها الانتقال بتطبيق النظام المحاسبي المالي،	13	11	06	1.77	0.774	محايد
	43,3%	36,7%	20%			

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	المعيار	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)			
8- عدم توفر طريقة منهجية واضحة تضبط وتحدد آلية الانتقال لتطبيق النظام المحاسبي المالي،	17	06	07	1.67	0.844	محايد
	%56.7	%20	%23.3			
9- ساهمت البرامج المعلوماتية بشكل كبير في نجاح الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي ،	04	04	22	2.6	0.724	موافق
	%13,3	%13,3	%73,4			
10- واجهت المؤسسة صعوبة في طريقة الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)، في ما يخص قواعد التسجيل،	14	05	11	1.9	0.923	محايد
	%46,6	%16,7	%36,7			
11- ساهم مخطط الحسابات الذي يقابل حسابات المخطط الوطني للمحاسبة بحسابات النظام المحاسبي المالي (SCF)، في إنجاح عملية الانتقال،	05	06	19	2.47	0.776	موافق
	%16,7	%20	%63,3			
12- وفقت المؤسسة إلى حد كبير في الانتقال السليم إلى النظام المحاسبي المالي،	06	11	13	2.23	0.774	محايد
	%20	%36,7	%43,3			
13- قامت المؤسسة بتكييف أنظمة المعلومات وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي ،	4	4	22	2.6	0.724	موافق
	%13,3	%13,3	%73,4			
الفرضية الأولى: «لم يتوفر للمؤسسة بالشكل الكافي إمكانيات تطبيق النظام المحاسبي المالي»						
				2.05	0.422	محايد

المصدر : من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

يتضح من الجدول رقم (3-10) أن "عدم توفر للمؤسسة إمكانيات بالشكل الكافي للانتقال" في الاتجاه المحايد،* وهذا من وجهة

(*) أنظر الملحق رقم : (04).

نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 2.14 وبانحراف معياري مقداره 0.65 ويرجع ذلك إلى مخطط الحسابات الذي يقابل حسابات النظام المحاسبي المالي بحسابات المخطط الوطني للمحاسبة الذي سهل للمؤسسات الانتقال (لاحظ السؤال 11) حيث حسب السؤال 10 واجهت المؤسسة مشاكل في قواعد وطرق التسجيل وفق النظام لكن تأخر صدور التعليمات رقم 02 المتعلقة بحسابات التقابل ومراحل إعداد أول ميزانية افتتاحية خلق مشاكل وصعوبات للمؤسسة في طريقة الانتقال، في ما يخص قواعد التسجيل، (السؤال 10).

كما إن عدم تحديد وصدور برامج معلوماتية وفق النظام كان له الأثر سلبي في الانتقال إلى التطبيق، حيث اعتمدت المؤسسة على برامج غير رسمية.

فطول مدة الانتقال من قبل المؤسسات كان له الأثر في إنجاح عملية الانتقال بالشكل الكافي لكن هذا سيؤثر على المرحلة والخطوة الثانية من تطبيق النظام،

كما لم يكن للمؤسسات رؤية الإستراتيجية و تخطيط سليم للدخول التطبيق النظام المحاسبي المالي

وبالتالي كان عليها تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وقامت المؤسسة بتكييف أنظمة المعلومات وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي كان ذلك حوالي 73% لكن حسب إدلاءات المستجوبين الشفهية أن تكيف هذه الأنظمة كان بعد مدة من التطبيق وليس عند المرحلة الأولى من التطبيق (مرحلة الانتقال) وقد كلف المؤسسات مبالغ مالية معتبرة، وهذا ما يبين ارتفاع النسبة، وبلوغ المتوسط المرجح 2.6.

ومنه هل حقق تكيف هذه الأنظمة فعالية؟ وفي ظل ظروف الانتقال هذه كيف تم التطبيق؟

الفرع الثاني

تطبيق النظام النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (3-11): تطبيق النظام النظام المحاسبي المالي (SCF).

العبارة	غير موافق العدد	محايد العدد	موافق العدد	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	المتوسط	البيانات	البيانات
14- لم تستطع المؤسسة تطبيق شبه كلي لما ورد في النظام المحاسبي المالي (SCF)	14	04	12	46,7%	13,3%	40%	1.93	0.944	محايد
15- يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات مؤسساتكم	03	05	22	10%	16,7%	73,3%	2.63	0.669	موافق
16- هناك اهتمام وإلمام من قبل المحاسبين بما جاء في النظام المحاسبي المالي (SCF).	08	07	15	26,7%	23,3%	50%	2.23	0.858	محايد
17- المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) صالحة لإتخاذ القرار بدون تغيير .	04	13	13	13,4%	43,3%	43,3%	2.30	0.702	محايد
18- يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق.	06	09	15	20%	30%	50%	2.30	0.794	محايد
19- تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.	04	03	23	13,3%	10%	76,7%	2.63	0.718	موافق
20- النظام المحاسبي المالي (SCF) يغطي كل النقصان الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني .	06	12	12	20%	40%	40%	2.20	0.761	محايد
21- لقد اطلعت على النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)	01	07	22	3,3%	23,3%	73,4%	2.70	0.535	موافق
22- نسبة إطلاع على النظام المحاسبي المالي (SCF) كبيرة جداً	11	05	14	36,7%	16,6%	46,7%	2.10	0.923	محايد
23- القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي (SCF) يجب أن تراجع وفق المعايير الدولية للمراجعة	03	13	14	10%	43,3%	46,7%	2.37	0.669	موافق
24- يستجيب النظام المحاسبي	02	07	21				2.63	0.615	موافق

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	الترتيب المتوسط	المعيار المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)			
المالي (SCF) بشكل كبير لاحتياجات المستعملين	6,7%	23,3%	70%			
25- القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تتوفر فيها الشفافية	03	11	16	2.43	0.679	موافق
	10%	36,7%	53,3%			
26- هناك أحداث لا يمكن معالجتها وفق النظام المحاسبي المالي	07	12	11	2.13	0.776	محايد
	23,3%	40%	36,7%			
27- النظام المحاسبي المالي (SCF) يساعد على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية .	04	06	20	2.53	0.730	موافق
	13,3%	20%	66,7%			
28- هناك تداخل بين النظام المحاسبي المالي والقانون التجاري الجزائي .	06	17	07	2.03	0.669	محايد
	20%	56,7%	23,3%			
29- المحاسب في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) له أهمية كبيرة من حيث المساعدة في اتخاذ القرار	05	09	16	2.37	0.765	موافق
	16,7%	30%	53,3%			
الفرضية الثانية: «تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة»				2.35	0.364	موافق

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

يتضح في الجدول رقم (3-11) أن تطبيق النظام المحاسبي المالي وتأثيره على المؤسسة في الاتجاه **الموافق**، (*) وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 2.35 وبانحراف معياري مقداره 0.364 ويرجع ذلك حسب رأيهم إلى تطبيق المؤسسة ما ورد في النظام المحاسبي المالي، إلا أنه نسجل بأن أفراد عينة الدراسة قد أكدوا على أهمية وفعالية محدودة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال المؤشرات التالية :

- يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات مؤسساتهم.
- هناك اهتمام بمضمون ومبادئ النظام المحاسبي المالي .

(*) أنظر الملحق رقم : (04).

- فعالية القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.
 - يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق.
 - يستجيب النظام المحاسبي المالي (SCF) بشكل كبير لاحتياجات المستعملين.
 - القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تتوفر فيها الشفافية.
 - النظام المحاسبي المالي (SCF) يساعد على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية.
- على الرغم من أن النظام المحاسبي يحقق فعالية محدودة لأن :**

- لم يتم تطبيق النظام المحاسبي بالشكل السليم والكامل من قبل المؤسسات. وربما ناتج عن عدم وضع خطة إستراتيجية لمتابعة التطبيق. كذلك
 - لم يوجد إلمام كافي من قبل المحاسبين بما جاء في النظام حيث حوالي نصف العينة فقط لديها الإلمام وأكثر من ربع العينة ليس لديها إلمام. ربما من ضعف أو عدم التكوين في ما يخص النظام وهذا ما سنعالجه في الفرع الثالث.
 - رغم أن هناك عدد كبير من المطلعين على النظام المحاسبي المالي لكن نسبة الإطلاع قليلة حيث حوالي 37% من أفراد العينة غير مطلعة بنسبة كبيرة بيد أن حوالي 46% مطلعة على النظام المحاسبي المالي أي بمعنى حوالي 53% بين غير موافق ومحايدين ونلاحظ أن حتى اتجاه السؤال من جهة الحياد ومتوسط مرجح ب
- 2.10.**
- هناك أحداث لا يمكن معالجتها لعدم توفر البيئة لبعض الخصائص تمكنها من معالجة كل العمليات والأحداث كذلك كون عدم الإلمام الكامل لاستحداثات معالجة هذه الأحداث.

كما وحسب رأي الفئة المستجوبة فإن النظام المحاسبي المالي يجب أن يتوافق ومعايير المراجعة الدولية

وفي السؤال 28 المتعلق بعلاقة النظام المحاسبي المالي والقانون التجاري، فأكثر من النصف في الاتجاه المحايد كون أن هناك اختلاف القانون التجاري والنظام يتمثل في اعتبار الخسارة .

كذلك السؤال 29 الذي ففي ظل هذه الظروف الجديدة أصبح للمحاسب الدور الأساسي في خدمة جميع أصحاب المصلحة خاصة خدمة الإدارة في ا لمؤسسة الاقتصادية و تقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية و تخطيط الإنتاج على مستوى القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثالث

الجانب المحاسبي من تطبيق النظام المحاسبي المالي

الفرع الثالث

الجانب المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (3-12): الجانب المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
30-أؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم و التكوين المحاسبين في الجزائر	02	03	25	6,7%	10%	83,3%	277	0.568	موافق		
31-ل م تتضمن الإجراءات التحضيرية برمجة دورة تكوينية	10	08	12	33,3%	26,7%	40%	207	0.868	محايد		
32-عدم كفاية المدة المحددة للدورة التكوينية غير كافي لفهم النظام المحاسبي المالي	01	08	21	3,3%	26,7%	70%	267	0.547	موافق		
33-الجهة الداخلية للمؤسسة هي المكلّفة بإجراء الدورة التكوينية	09	05	16	30%	16,7%	53,3%	223	0.898	محايد		
34-هناك نقص كبير في المستوى المعرفي في النظام المحاسبي المالي	02	07	21	3,7%	23,3%	70%	263	0.615	موافق		
35- النظام المحاسبي المالي (SCF) له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها.	06	06	18	20%	20%	60%	240	0.814	موافق		
36-تنوعيه المعلومات المقدمة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ذات جودة عالية	03	12	15		40%	50%	240	0.675	محايد		
37- المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي (SCF) تعبر أكثر عن الواقع الإقتصادي	02	08	20	6,7%	26,6%	66,7%	260	0.621	موافق		

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	الدرجة المتوسط	الدرجة	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)			
38-المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي (SCF) ملائمة لقياس أداء المؤسسة	03	05	22	2.63	0.669	موافق
	%36,7	%16,6	%46,7			
39-يعتبر مستوى الشفافية في المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي (SCF) مقبول جداً .	03	08	19	2.53	0.681	موافق
	%10	%26,7	%63,3			
40-تواجه المؤسسة صعوبات كبيرة في تقييم استثماراتها	07	06	17	2.33	0.844	محايد
	%23,3	%20	%56,7			
41-يعتبر تقييم فواعد النظام المحاسبي المالي المتعلق بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعالة	03	12	15	2.40	0.675	موافق
	%10	%40	%50			
42- يتم تقييم المخزون وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) .	06	07	17	2.37	0.809	موافق
	%20	%23,3	%56,7			
43-غياب اسواق نشطة يحد استخدام القيمة العادلة في التقييم.	01	11	18	2.57	0.568	موافق
	%3,3	%36,7	%60			
44-استخدام القيمة العادلة في التقييم يحمل المؤسسة أعباء كبيرة	03	15	12	2.30	0.651	محايد
	%20	%56,7	%23,3			
45- قامت المؤسسة ببناء نماذج للتقييم	17	13	00	1.43	0.504	غير موافق
	%56,7	%43,3	%00			
الفرضية الثانية: «فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية»						
				2.4	0.270	محايد

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان

يعرض لنا الجدول رقم (3-12) رأي أفراد العينة فيما إذا كان هناك مساهمة للنظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المحاسبي وتحسين فعالية الممارسات المحاسبية، فمن خلال قيمة المتوسط المرجح الذي يساوي 2.4 وانحراف معياري يقدر بـ 0.270 يتبين حسب رأي أفراد العينة أن النظام المحاسبي المالي يمكن من تقييم الأداء المحاسبي وتحسين فعالية الممارسات المحاسبية (*)، ولمعرفة فاعلية النظام المحاسبي في المؤسسات لابد من دراسة الأعمال التي

(*) أنظر الملحق رقم : (04).

قامت بها المؤسسة أو جهات أخرى في تكوين المحاسبين الأخرى المتعلقة بالمحاسبة حيث من السؤال 30 إلى السؤال 34 تتعلق بالدورات التكوينية والتأهيل.

- ١ - الشكل (3-6) حول أعمال التحضير للتطبيق يعني هل قامت المؤسسة عند إعدادها للإجراءات التحضيرية لتطبيق النظام بدورات تكوينية لمحاسبها، حيث معظم المؤسسات قامت ببرمجة دورات تكوينية بنسبة 40% من العينة، في حين حوالي 33% تقول أنه لم تتوفر دورات تكوينية إجراءات.
- ٢ - عند دراسة الجدول (3-8) تبين أن الدورات التكوينية المبرمجة لم تكفي لفهم وإلمام شامل للنظام المحاسبي المالي. حيث 70% يقرون ذلك. كذلك الشكل (3-10) الذي يبين ضعف المستوى المعرفي نتيجة ضعف التكوينات، والدورات التكوينية تأثر بشكل كبير في فهم النظام ومن ثم فهم التطبيق وبالتالي التأثير على الفعالية أيضاً. فالجهة الداخلية للمؤسسة هي المكلفة بالدورات التكوينية (لاحظ الشكل 3-9)، ومعظم المؤسسات التي تمت بها الدراسة مؤسسات عمومية، أما المؤسسات الخاصة تأثرت بشكل كبير كون الجهات الداخلية لها لا توفر لها دورات تكوينية.

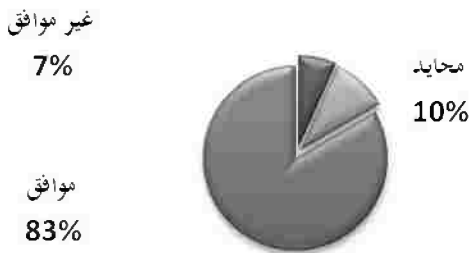
الشكل (3-6) : لم تتضمن الإجراءات

التحضيرية برمجة دورة تكوينية



الشكل (٧-٣) : أؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم و

التكوين المحاسبيين



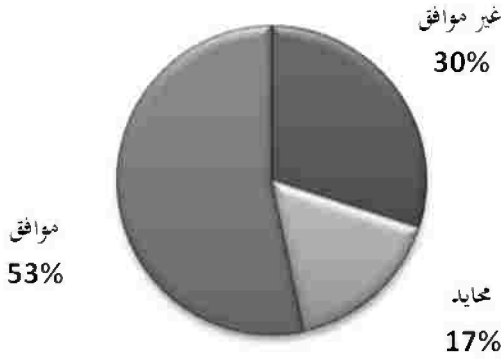
الشكل (٨-٣) : عدم كفاية المدة

المحددة للدورة التكوينية غير كافي لفهم

النظام



الشكل (٣-٩): الجهة الداخلية للمؤسسة هي
المكلفة بإجراء الدورة التكوينية



الشكل (٣-١٠) : هناك نقص كبير في المستوى
المعرفي في النظام المحاسبي المالي



الأسئلة من 35 إلى 39 تتعلق بجانب خصائص المعلومات وجودتها في النظام المحاسبي المالي حيث السؤال 35 كان هل النظام المحاسبي المالي (SCF) له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها حيث بلغت نسبة تأييد تأثير نظام المعلومات في المؤسسة بتطبيق النظام المحاسبي المالي 60% كما تبلغ نسبة جودة المعلومات بالمؤسسات في ظل تطبيق النظام 50%، نلاحظ أن هذه النسب ليست مرتفعة كذلك المتوسط المرجح 2.40 بيد

أن النظام المحاسبي المالي نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية » (كما تم ذكر ذلك في صلب النظام)، ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود بيئة مواتية لتحقيق الحوكمة، سواء من الناحية البيئية الاقتصادية أو المؤسساتية ، فضرورة أن تكون المعلومات المحاسبية المنشورة على درجة عالية من الدقة والموثوقية وجب أن يقوم بها أشخاص تتوفر فيهم الخبرة والدراية والتكوين الكافي لإعدادها على أحسن صورة

وعدم وجود سوق مالي ونشط يحول دون إعطاء معلومات ذات مصداقية وكذلك توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة (السؤال 38)

فضمن إنتاج معلومات مالي ذات مصداقية سوف يعطي نوع من الثقة داخل المؤسسات الاقتصادية وهو ما يجعلها قادرة على التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بأكثر ثقة ويكرس ثقافة الاستثمار في السوق المالي.

وبالتالي مستوى التكوين في المحاسبة في الجزائر لا يسمح بالقيام بتغيير معتبر بدون تحمل تكاليف جد معتبرة ، من جهة أخرى التكلفة المرتبطة بجمع ونشر المعلومات غير مرتبطة بالمؤسسات.

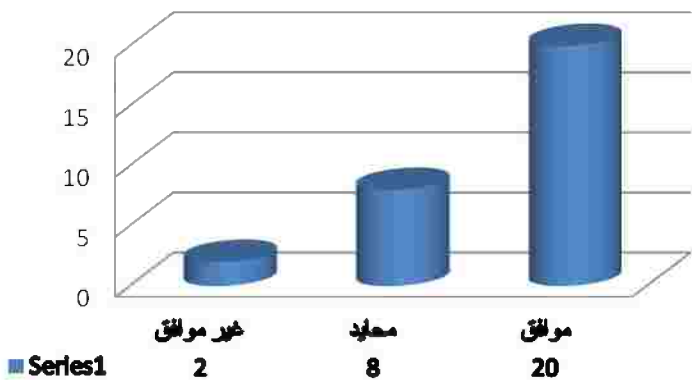
- يوجد انعكاس إيجابي على سياسات الإفصاح المحاسبي عند تطبيق النظام المحاسبي المالي .

- يؤثر النظام المحاسبي المالي على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها.

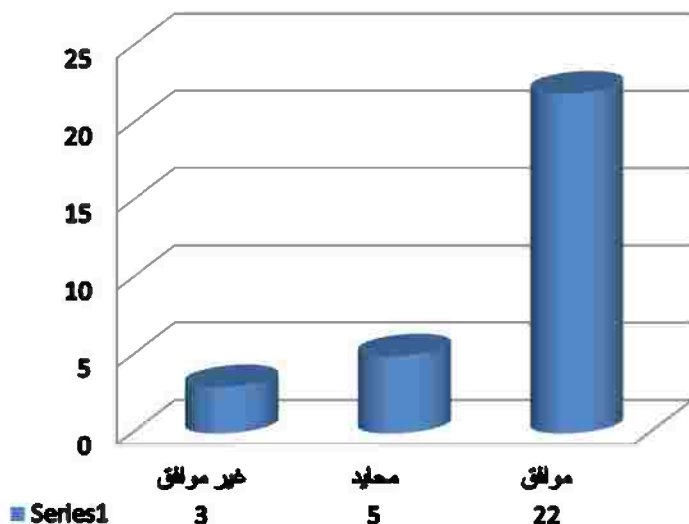
- إن تقييم قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة فعال.

- يوجد صعوبات للممارسات المتعلقة بعمليات تقييم الاستثمارات وفق النظام المحاسبي المالي.

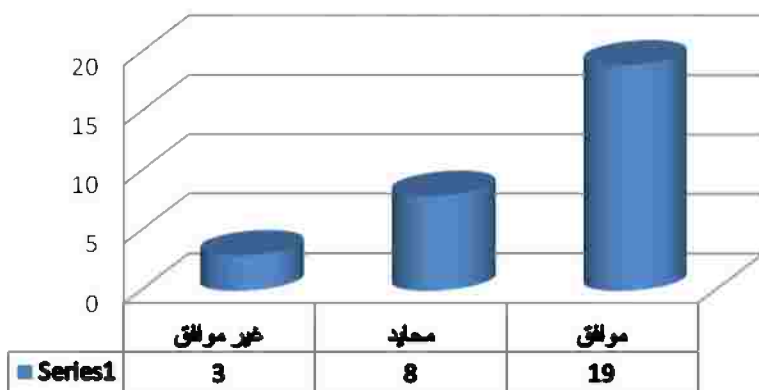
الشكل (٣-١١) : المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي
المالي تعبر أكثر عن الواقع الإقتصادي



الشكل (٣-١٢) : المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي
المالي ملائمة لقياس أداء المؤسسة

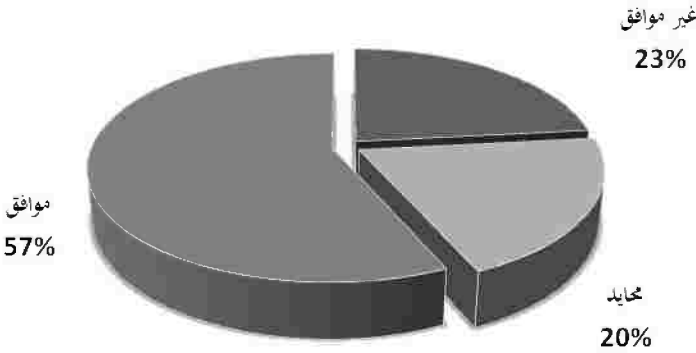


الشكل (٣-١٣) : يعتبر مستوى الشفافية في المعلومات المالية الناتجة
عن النظام المحاسبي المالي مقبول جداً



أما الأسئلة 40 إلى 45 فهي تتعلق بجانب التقييم لتطبيق النظام في المؤسسات:

الشكل (٣-١٤) تواجه المؤسسة صعوبات كبيرة في تقييم استثماراتها



وبالتالي فعدم وجود سوق نشط ونظراً لما سترتب عليه من عملية إعادة تقييم (إيرادات أو مصاريف وهمية ،التحكم والتدخل الذاتي في التقييم، التعارض والإدارة الجبائية) خلق العديد من المشاكل على مستوى تقييم الاستثمارات ،وحتى في ظل المحاسبة الدولية تعرض التقييم العادل لجدل كبيراً مازال إلى الآن قائم.

وكما ويتم تقييم المخزون وفق طريق FIFO أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة حيث كان المتوسط المرجح 2.37 بنسبة 56.7%، وكما أن كل أفراد العينة لم يقوموا ببناء نماذج للتقييم لتكفل عملية التقييم الصعبة التي تتطلب شروط وكذا توفر صعوبات.

المطلب الرابع

الجانب الضريبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي

الفرع الرابع

الجانب الضريبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (3-13): الجانب الضريبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	المتوسط المرجح	القيمة	البيان
46- لا يتوافق القانون الجبائي مع تطبيق النظام المحاسبي المالي	05	19	06	16,7%	63,3%	20%	2.03	0.615	محايد
47- يحتاج التسيير الجبائي بمؤسساتكم إلى تطوير بالشكل الذي يسمح بتوافق مع النظام المحاسبي المالي	03	11	16	10%	36,7%	53,3%	2.43	0.679	موافق
48- يتلائم نظام المعلومات المحاسبي مع المتطلبات الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي	08	13	09	26,7%	43,3%	30%	2.03	0.765	محايد
49- يجب تحديث النظام الجبائي في الجزائر لمسايرة تطبيق النظام المحاسبي المالي	04	05	21	13,3%	16,7%	70%	2.57	0.728	موافق
50- لا يوجد تكامل بين المحاسبة والجباية في ظل النظام المحاسبي المالي	03	15	12	10%	50%	40%	2.30	0.651	محايد
51- يوجد تضارب بين المخرجات المحاسبية والمخرجات الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي	03	17	10	10%	56,7%	33,3%	2.23	0.626	محايد
الفرضية الأولى: «عدم كفاءة وفعالية الممارسات المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني السابق»									
							2.13	0.571	محايد

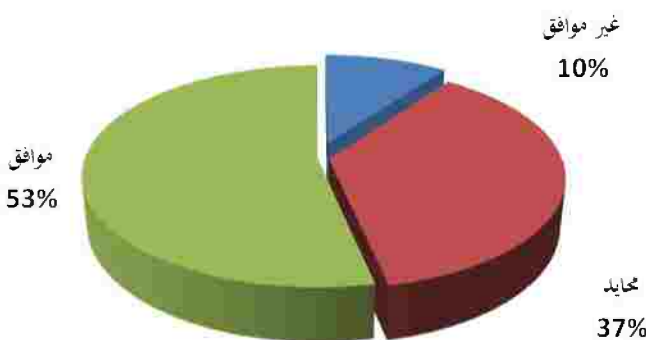
المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

يتضح من الجدول رقم (3-13) أن مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية الممارسات الجبائية في الاتجاه **المحايد**،(*) وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح الذي يساوي 2.13 وانحراف معياري يقدر بـ 0.571، إلا أنه نسجل بأن أفراد عينة الدراسة قد أكدوا على أهمية وفعالية الممارسات الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي من خلال المؤشرات الآتية :

- حاجة المؤسسة إلى تطوير جبائي بالشكل الذي يسمح بتوافقه مع النظام المحاسبي المالي .
- أهمية التكامل بين المحاسبة والجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي.
- الالتزام الواضح والمحكم للمبادئ الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي.

الشكل (٣-١٥) : يحتاج التسيير الجبائي بمؤسستكم إلى تطوير

بالشكل الذي يسمح بتوافق مع النظام المحاسبي المالي



للجبائية تأثير مباشر و كبير على ممارسة المحاسبة في المؤسسة و ذلك من خلال التأثير على الحسابات التي تقوم المؤسسة بإعدادها نتيجة البحث الدائم على الحلول المحاسبية التي تجلب المزايا

(*) أنظر الملحق رقم : (04).

الجبائية للمؤسسة، من خلال ما يسمح به التنظيم الجبائي، لذى ينبغي أن تنص التشريعات الضريبية فيما يخص إيرادات و مصاريف السجلات الخاصة لأغراض الضريبية، إتباع مبادئ و طرق تقييم لا تتعارض بما جاء في معايير المحاسبة الدولية .

في الوقت الحالي مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي تبدو العلاقة بين الجانبين (نظريا) أقل ارتباطاً على الأقل مقارنة بالسابق، ويرجع ذلك في الأساس إلى أن النظام أعد للاستخدام من قبل شرائح واسعة من المستخدمين

كذلك خلال السنة الأولى للتطبيق حدث استثناء في فترة تقديم القوائم المالية الختامية للمؤسسات -خاصة المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي - إلى إدارة الضرائب والتي عادة تقدم في نهاية شهر مارس فتم تمديدها إلى نهاية شهر جوان.

والملاحظ أن نتيجة هذا الفرع في ما يخص الاتجاه محايد كانت كبيرة كذلك وهو ما يفسر لنا عدم دراية بعلاقة الجانب الضريبي والنظم المحاسبي وكذا كون أغلب أفراد العينة ينتمون لاطارات محاسبية ومالية.